

الجيش الاسرائيلي في جنوب لبنان تآثير رادع ومفيد على استمرار النشاطات المعادية في الضفة الغربية وقطاع غزة (معايير، ١٩٨٨/٥/٤).

ومن جهته، أوضح وزير الدفاع، في معرض رده باسم الحكومة على المقترحات الثلاثة لحجب الثقة، ان هدف العملية هو ضمان بقاء ما أسماه «المنطقة الأمنية» في القطاع الشرقي منطقة أمنية فعلاً، لا يتعاون سكانها مع المنظمات التابعة لـ م.ت.ف. لضرب اهداف في اسرائيل (سديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٥/٥).

وقد رفضت الاقتراحات الثلاثة بأكثرية الاصوات، وامتنع حزبا ميام ورائس عن التصويت (دافار، ١٩٨٨/٥/٥).

انتقاد وزير الدفاع

انتقد بعض الوزراء، من الليكود والمعراخ، وزير الدفاع رابين لعدم اشراكه الوزراء في اتخاذ قرار القيام بالعملية العسكرية في جنوب لبنان. وفي هذا السياق، قال وزير العمل والرفاه، موشي كتساف (ليكود)، انه كان ينبغي مناقشة موضوع العملية في الحكومة، لأن عملية كهذه يجب ان تحظى بموافقة الوزراء (هتسوفيه، ١٩٨٨/٥/٨). وسأل وزير الصناعة والتجارة، اريئيل شارون، عن ضرورة وجود مجلس وزراء مصغر، مستوضحاً عن مقاييس نشاطه؟ (حداشوت، ١٩٨٨/٥/٦). أما وزير الدولة عيزر وايزمان، فقد انتقد العملية، كونها نفذت على مقربة من الجيش السوري في لبنان (دافار، ١٩٨٨/٥/٦).

ورد مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية على هذه الانتقادات، موضحاً انه، وفقاً لتجارب الماضي، لم تكن هناك ضرورة لاتخاذ قرار من قبل الحكومة ازاء عملية محدودة من هذا النوع (المصدر نفسه). اما مستشار رئيس الحكومة لشؤون الاتصالات، آفي بارنير، فقد قال ان الموضوع هو عملية تمشيط في منطقة «حزام الامن»، وقد نفذت، وستنفذ عمليات كثيرة من هذا النوع، وليس هناك ضرورة لاتخاذ قرار خاص من قبل الحكومة (عمل همشممار، ١٩٨٨/٥/٦). وادعت كتلة الليكود في الكنيست بأن انتقادات المعراخ واليسار ضد رابين هي دليل واضع على ان اليسار يحاول، بشكل

هو التأكيد للجهات كافة ان اسرائيل لا توافق على ان تحاول المنظمات الفلسطينية اقامة بنية عسكرية لها من جديد، لتنفيذ عمليات ضد اسرائيل. وحذر الموظفون هؤلاء سوريا من أي تقارب وتفاهم مع زعيم م.ت.ف. ياسر عرفات (دافار، ١٩٨٨/٥/٤).

وبعد الانتهاء من العملية، التي استمرت ثلاثة أيام، عادت القوات الاسرائيلية، بعد ان منيت - حسب المصادر الاسرائيلية - بثلاثة قتلى وسبعة عشر جريحاً، جراح أحدهم خطيرة (معايير، ١٩٨٨/٥/٥).

احتجاج على الاجتياح

احتج بعض الكتل البرلمانية الاسرائيلية على عملية الاجتياح لجنوب لبنان. وتمثل هذا الاحتجاج في تقديم ثلاثة اقتراحات لحجب الثقة عن الحكومة الاسرائيلية، من قبل «حداش» والحركة التقدمية للسلام والحزب الديمقراطي العربي الذي اسسه عضو الكنيست عبد الوهاب دراوشه. وأوضحت هذه الكتل، في اقتراحاتها، ان دخول الجيش الاسرائيلي الى جنوب لبنان يندرج في اطار العملية العسكرية المستمرة في المناطق المحتلة منذ خسة شهر، وان وزير الدفاع رابين هو المسؤول المباشر عن ذلك (سديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٥/٥). وفي هذا السياق، قال عضو الكنيست توفيق طوبي (حداش) ان غزو لبنان هو تحد واضح ضد سوريا، وتهديد بحرب ضدها، لتخريب الجهود المبذولة لاحلال سلام عادل في المنطقة. وقال عضو الكنيست متتياهو بيليد (الحركة التقدمية للسلام) «ان العملية ضد لبنان هي دليل آخر على ان قبضتنا أكبر من عقلنا. ونرى في هذه الدولة بداية لسلطة الجنرالات، كما كان الحال في الارجننتين». أما عضو الكنيست دراوشه، فقد قال: «اود ان اعرف ما اذا كان الهدف من العملية اشغال القطاع الشمالي لتحويل الانتظار عن الوضع المتدهور في المناطق المحتلة» (المصدر نفسه). وأوضح دراوشه ان حرب لبنان لن تؤدي إلا الى العداء اللبناني تجاه اسرائيل، والى تعريض السلام في المنطقة الى الخطر (دافار، ١٩٨٨/٥/٥).

وكان لزعيم حركة هتحياء، يوفال نئمان، رأي مغاير؛ حيث اوضح ان لا مفر من توسيع «حزام الامن». وفي رأيه، انه سيكون لعملية